

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(33)/3
15 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والثلاثون

جنيف، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد	٣
الثاني - المسائل التنظيمية	٨
المرفقات	
الأول - جدول أعمال دورة المجلس التنفيذية الثالثة والثلاثين	١٠
الثاني - الحضور	١١

الفصل الأول

تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - للنظر في هذا البند، كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس:

"تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/EX(33)/2).

ألف - أعمال الجزء الأول من الدورة (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)

٢ - قال رئيس المجلس إن المجلس قد وضع، أثناء استعراض منتصف المدة الذي جرى في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانكوك، المبادئ التوجيهية لعمل الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء، اتفق الأعضاء على إيجاد حل طويل الأجل للأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به وذلك على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، واحتياجات المنتفعين، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والخبرات المتوفرة لدى الخبراء المعنيين.

٣ - وفي الدورة الاستثنائية العشرين للمجلس التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اتفق المجلس على أن يتم، على سبيل التجربة، تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد بالاعتماد على تبرعات خارجة عن الميزانية. واتفق أيضاً على إنشاء صندوق احتياطي يُستخدم لتمويل المشاركة في أي اجتماع خبراء لا يتوفر له ما يكفي من التبرعات الخارجة عن الميزانية. وقرر أن يناقش سير العمل بهذا المخطط في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استناداً إلى تقييم يقدمه الأمين العام للأونكتاد. وعلى النحو المبين في تقرير الأمانة، فإن تمويل مشاركة الخبراء في كافة اجتماعات الخبراء الستة التي تم تمويلها حتى الآن في عام ٢٠٠٣ قد جاء من الصندوق الاحتياطي. ويعني هذا أن موارد الصندوق الاحتياطي سوف تكون في أواخر السنة قد نضبت نضوباً شديداً.

٤ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن عمل المخطط كان ناجحاً من الناحية الفنية، لأنه أمكن اجتذاب خبراء على درجة عالية من الكفاءة من البلدان النامية، مما جعل نتائج اجتماعات الخبراء أكثر ثمناً. ومع ذلك، لم يكن تقييم مخطط التمويل ذاته إيجابياً. وكانت الفكرة المتصورة أن يتم تمويل مشاركة الخبراء الذين يحضرون

اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٣ من التبرعات الجديدة، والحفاظ على الصندوق الاحتياطي بوصفه وسيلة لدعم عمل المخطط، ولا سيما لمعالجة مشكلات التدفق النقدي. ومع ذلك، وعدا عن تعهد واحد بالتبرع بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار، لم تسجل أية تبرعات، وتم تمويل كل اجتماعات الخبراء التي عقدت حتى الآن في عام ٢٠٠٣ من الصندوق الاحتياطي، الذي هو الآن على وشك النضوب. وفي هذا الصدد، أغفلت المذكرة التي أعدها الأمانة ذكر تعهد بالتبرع بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو صدر عن فنلندا في عام ٢٠٠٢ قبل إدخال المخطط الجديد. غير أن هذا المبلغ المتعهد به كان يُراد منه تمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً، وهذا يعني أنه في أواخر سنة ٢٠٠٣، ستتوفر في الواقع أموال كافية لتمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً طوال سنة ٢٠٠٤ وبعدها، في حين لن تتوفر أية أموال إطلاقاً لتمويل مشاركة الخبراء غير الوافدين من أقل البلدان نمواً، والذين يمثلون نسبة ٧٠ في المائة. وبناء عليه، فإن الاستنتاج الأساسي الذي خلصت إليه الأمانة بأن المخطط التجريبي القائم على التبرعات الخارجية عن الميزانية لم يلب حتى الآن شرط إيجاد حل طويل الأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به، هو استنتاج يظل دونما تغيير.

٥- أما فيما يتعلق بالخيارات المتاحة للمجلس، فأحدها هو أن يحاول جعل المخطط ناجحاً من خلال الحصول على التبرعات، غير أنه إذا أُريد للمخطط أن يعمل على النحو المنشود، فإن التبرعات لا ينبغي أن تغطي تكلفة اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٤ فحسب، وإنما أيضاً بتجديد موارد الصندوق الاحتياطي. وهناك خيار آخر يتمثل في استخدام موارد الميزانية العادية، إلا أن هذه المسألة تظل من اختصاص الدول الأعضاء وحدها. فإذا اختار المجلس أن يتبع هذه الطريق، فسيتعين عليه أن يتخذ قراراً في هذا الشأن بغية إحالته إلى اللجنة الثانية ثم إلى اللجنة الخامسة. وإن قراراً باستخدام الميزانية العادية سوف يستتبع إما زيادة الميزانية لتغطية المبلغ الإضافي أو إعادة توزيع الاعتمادات من أبواب أخرى في الميزانية، وهو ما من شأنه أن يستلزم إما تخفيض الأنشطة الأخرى أو إنهاءها. أما الخيارات الأخرى التي سبق أن ذكرت في الماضي، كاستخدام الأرصدة غير المنفقة من مخصصات المشاريع، فهي لن توفر الأموال الكافية لدعم استمرار المخطط.

٦- وتكلم ممثل تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة قد وافقت على إعطاء المخطط فرصة لأداء دوره، وتحويله إلى ترتيب موثوق، وذلك على الرغم من أنها لم تكن في بادئ الأمر راغبة في قبول قرار المجلس بشأن تمويل مشاركة الخبراء، إذ إن ذلك القرار لم يستوف المعايير الأساسية المتمثلة في توفير تمويل موثوق وطويل الأجل. وقال إن مسألة تمويل مشاركة الخبراء تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمجموعته، باعتبار أن اجتماعات الخبراء تثري العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد وتسهم في بناء توافق الآراء. كما أن مشاركة خبراء من أقاليم مختلفة من العالم كان لها أثر إيجابي هام على نوعية الاجتماعات، وساعدت في اجتذاب عدد أكبر من المشاركين من البلدان النامية الذين تكفلت حكوماتهم بدفع تكاليف مشاركتهم. وتجدد الإشارة إلى أن السفر

إلى جنيف يجعل الخبراء القادمين من البلدان النامية في وضع غير مؤات لهم، نظراً إلى بُعد المسافات، وذلك بخلاف نظرائهم الأوروبيين.

٧- غير أن آفاق عام ٢٠٠٤ تبدو قائمة، وإذا تعذر على الأعضاء الاتفاق بشأن ترتيب مناسب، فإن القيمة المستقبلية للعمل الحكومي الدولي للأونكتاد سوف تتأثر سلباً. وذلك فقد أعدت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع مقرر كي ينظر فيه المجلس. ومن المؤكد أن حالة عدم اليقين بشأن هذه المسألة خلال السنوات القليلة الماضية هي دليل على أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن أن توفر الأموال المضمونة والموثوقة المطلوبة على المدى الطويل. ومن الضروري الكف عن البحث عن التدابير الارتجالية وتقديم اقتراحات ملموسة. فاستخدام الميزانية العادية لا يمثل حلاً موثقاً على المدى الطويل فحسب، بل إن من شأنه أيضاً أن يسمح بتخصيص الموارد تخصيصاً أكثر توازناً وإنصافاً بحيث يجسد الشراكة بين مجتمع الدول قاطبة. ولما كانت الجمعية العامة هي المسؤولة على تخصيص الموارد في الأمم المتحدة، فيجب عليها أن تقرر أفضل طريقة لإدراج تمويل مشاركة الخبراء في الميزانية العادية.

٨- وقال ممثل إيطاليا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة، إن التقييم الذي أنجزته الأمانة لم يكن متاحاً في الوقت المناسب، ولم يتسنّ الإعداد للدورة إعداداً كافياً. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المتاحة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تبين أن الأونكتاد يواجه حالة أزمة من شأنها أن تبرر اتباع مسار عمل يختلف عن ذلك الذي اتُبع في الدورة العشرين للمجلس. وينبغي للأمانة أن تقدم بياناً مالياً كاملاً عن التبرعات والنفقات. ومن السابق لأوانه بكثير أن يخلص بعد أشهر قليلة فقط من إنشاء المخطط التجريبي، أن هذا المخطط القائم على التمويل الخارج عن الميزانية لم يفلح في إيجاد حل لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء من البلدان النامية الذين يحضرون اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد. وحث الأمانة على بذل المزيد من الجهد في متابعة الإمكانات المختلفة لجمع التبرعات الكافية، بالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، مع التشديد على ما توليه البلدان النامية إلى تلك المسائل من أولوية على الاستخدامات المحتملة الأخرى للأموال. وسوف يلزم عقد اجتماعات غير رسمية، إذ لا يبدو أن اجتماعات المجلس المكلفة تفضي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

٩- وقال ممثل بنين، متحدثاً بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، إن الصندوق الاحتياطي آخذ في النضوب بوتيرة مقلقة بعد مرور تسعة شهور من وضع المخطط، وإن مستقبل اجتماعات الخبراء سوف يعرض للخطر ما لم يتم إيجاد حل لمشكلة التمويل. وينبغي توخي استخدام الميزانية العادية، كما ينبغي أن توجه التوصيات المناسبة إلى الهيئات ذات الصلة. وقال إن مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد تسهم في الجهود الرامية إلى تحديد الحلول لمشكلات التنمية، ولذلك فإن الشركاء في التنمية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، مدعوون للمساعدة في حل أزمة التمويل.

١٠- وقال ممثل كوبا إن المناقشة بشأن مسألة تمويل مشاركة الخبراء ليست بالجديدة، وإنه من الممكن التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة دون تأخير. ولقد أبدت مجموعة الـ ٧٧ قدراً كبيراً من المرونة في الدورة الاستثنائية العشرين للمجلس بقبولها المخطط التحريبي. أما اليوم فلقد نشأت أزمة بسبب عدم توفر نسبة ٧٠ في المائة من التمويل المطلوب بالنسبة لعام ٢٠٠٤. ولذلك لا يمكن الادعاء بأن الوقت لم يحن لاتخاذ قرار.

١١- وقال ممثل جنوب أفريقيا إنه راض عن التقييم الذي أجرته الأمانة ورأى أنه لا مجال للتشكيك فيه.

الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١٢- قرر المجلس تعليق دورته وطلب إلى الرئيس عقد مشاورات غير رسمية مع الوفود المهمة.

باء - أعمال الجزء الثاني من الدورة (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

١٣- تكلم ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مسألة تمويل مشاركة الخبراء هي مسألة بالغة الأهمية لأن اجتماعات الخبراء قد ساعدت في إثراء العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد وأسهمت في التوصل إلى بناء توافق في الآراء. ولقد كان لمشاركة خبراء من أقاليم مختلفة من العالم أثر إيجابي هام على نوعية المناقشات التي جرت في اجتماعات الخبراء وساعدت في اجتذاب عدد أكبر من ممثلي الحكومات، وقطاع الأعمال، والجمع الأكاديمي في البلدان النامية، الذين قدموا جميعاً إلى جنيف للمشاركة على نفقتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن الخبراء من العالم النامي هم في وضع غير موات حيث يضطرون لقطع مسافات طويلة للوصول إلى جنيف، بخلاف زملائهم الأوروبيين.

١٤- وقال إن من المؤسف أن نواجه الآن حالة لا تتوفر فيها الموارد المالية الكافية لتغطية تكاليف مشاركة العدد الكامل من الخبراء حتى للسنة الجارية، بل إن آفاق الدورة المقبلة لاجتماعات الخبراء تبدو أشد قتامة. وإذا تعذر على الدول الأعضاء الاتفاق بشأن ترتيب تمويل مشاركة الخبراء، فإن القيمة المستقبلية للعمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد سوف تتأثر سلباً.

١٥- وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قدّمت مشروع مقرر لتتخذ فيه الدول الأعضاء. وأوضح أن المبادئ التوجيهية التي وافق عليها المجلس في استعراض منتصف المدة في أيار/مايو ٢٠٠٢ تدعو، الدول الأعضاء إلى إيجاد حل طويل الأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد. ومن المؤكد أن حالة عدم اليقين بشأن المسألة خلال السنوات القليلة الماضية هي دليل على أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن أن توفر تمويلاً موثقاً على المدى الطويل. ومن المهم الكف عن البحث عن التدابير الارتجالية المؤقتة وتقديم اقتراحات ملموسة لضمان الحفاظ على أهمية اجتماعات الخبراء في نظر البلدان الأعضاء.

١٦- وقال إن استخدام الميزانية العادية لا يمثل حلاً موثقاً وطويل الأمد لمسألة مشاركة الخبراء فحسب، بل إن من شأنه أيضاً، لكونه لا يعتمد على التبرعات، أن يفضي إلى تخصيص الموارد تخصيصاً أكثر توازناً وإنصافاً بحيث يعكس على نحو أفضل الشراكة بين مجتمع الدول قاطبة في هذا النشاط الهام.

١٧- وقال ممثل كوبا إنه يتعين إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء على وجه الاستعجال، وإلا تعذر على البلدان النامية حضور اجتماعات الخبراء. واستناداً إلى المعلومات التي ستقدمها الأمانة، سوف تتاح إمكانية الاستفادة من تجربة المنظمات الأخرى.

١٨- وقال ممثل كولومبيا إنه ينبغي للأمانة أن تنظر في ما إذا كان بالإمكان استخدام الأموال المخصصة في الأصل لأغراض أخرى لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء.

١٩- وقال ممثل نيجيريا إنه من المهم أن تفضي المشاورات بشأن مسألة تمويل مشاركة الخبراء إلى توصيات كي ينظر فيها المجلس.

٢٠- وقال ممثل الأمانة إن الأمانة سوف تصدر مجدداً المواد التي سبق أن قدمتها، مع مذكرة للرد على التساؤلات الجديدة.

الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٢١- طلب المجلس إلى رئيسه أن يبذل مساعيه الحميدة لعقد مشاورات مع المنسقين الإقليميين والوفود المهمة بهدف إيجاد حل بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، وأن يقدم للمجلس، في إحدى دوراته التنفيذية أو الاستثنائية، تقريراً بهذا الشأن مصحوباً بمجموعة من التوصيات عند الاقتضاء.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

إقرار جدول الأعمال

٢٢- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(33)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه.)

المكتب

٢٣- يرد فيما يلي تشكيل المكتب، بالنسبة للجزء الأول من الدورة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما انتخب في الدورة العادية التاسعة والأربعين:

الرئيس:	السيد ديميتري ترانتشيف	(بلغاريا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بونيفاس تشيدياوسيكو	(زمبابوي)
	السيد لويس فلييه ده سيشس كريا	(البرازيل)
	السيد ناتان إيرومبا	(أوغندا)
	السيد توشيوكي إيودو	(اليابان)
	السيد دوغلاس م. غريفش	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فرانسوا ليجه	(فرنسا)
	السيد صامويل ت. رامل	(الفلبين)
	السيد لستر ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيرهارد فون شوبرت	(ألمانيا)
المقرر:	السيد مهدي فخري	(جمهورية إيران الإسلامية)

٢٤- ويرد فيما يلي تشكيل مكتب المجلس، بالنسبة للجزء الثاني من الدورة المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كما انتخب في الدورة العادية الخمسين:

الرئيس:	السيد شا زوكانغ	(الصين)
نواب الرئيس:	السيد ميشيل آدم	(بلجيكا)
	السيد يوري أفاناسيف	(الاتحاد الروسي)
	السيد شيتساكا شيكازيوا	(زمبابوي)
	السيد ديسمون كاسري	(إندونيسيا)
	السيدة ميليسا كيهوي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد محمد ولد محمد لمين	(موريتانيا)
	السيد ليستير ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيفان مورا غودوي	(كوبا)
	السيد ميتسونوري نانبا	(اليابان)
	السيد ديميتري تزانتشيف	(بلغاريا)
المقرر:	السيد فرانسوا ليحيه	(فرنسا)

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين

٢٥ - أذن المجلس للمقرر بإتمام التقرير عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال دورة المجلس التنفيذية الثالثة والثلاثين

١- إقرار جدول الأعمال

٢- تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد

قرر المجلس، في مقرره ٤٧٤ (د-٢٠) الذي اتخذته في دورته الاستثنائية العشرين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أن يتم على سبيل التجربة تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد من تبرعات خارجة عن الميزانية. وقرر المجلس كذلك أن يبحث سير عمل المخطط بما في ذلك، إن لزم الأمر، مسألة تحديد موارد الصندوق الاحتياطي في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبشكل منتظم بعد ذلك، استناداً إلى تقييم يقدمه الأمين العام للأونكتاد في ضوء المعايير التي وضعها المجلس في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة. وسوف تعد الأمانة تقييماً لعرضه على المجلس كي ينظر فيه (TD/B/EX(33)/2)

٣- مسائل أخرى

٤- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

إثيوبيا	رومانيا
الأرجنتين	زامبيا
الأردن	زمبابوي
إسبانيا	سويسرا
إكوادور	صربيا والجبل الأسود
ألمانيا	الصين
إندونيسيا	عمان
أنغولا	فرنسا
إيطاليا	الفلبين
باراغواي	فنلندا
البحرين	كوبا
البرتغال	كوت ديفوار
بلجيكا	كولومبيا
بلغاريا	ماليزيا
بنغلاديش	مدغشقر
بنن	المغرب
بولندا	المكسيك
بيرو	المملكة العربية السعودية
تايلند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الجزائر	موريشيوس
الجمهورية التشيكية	النرويج
الجمهورية الدومينيكية	نيجيريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الهند
جنوب أفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(33)/INF.1.

- ٢- وكان البلد التالي ممثلاً في الدورة بصفة مراقب:
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة الاتحاد الأفريقي
منظمة المؤتمر الإسلامي
- ٤- وكانت المنظمة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
